



وثيقة ال ٥٥ منظمة غير حكومية هي لائحة اتهام كاملة ضد الأمم المتحدة، ومؤسساتها الانسانية وأمينها العام بان كي مون الذي خضع لجميع الشروط وأنواع الابتزاز التي مارسها عليه مجموعة من الدول والحكومات المارقة وفي مقدمها حكومة الأسد.

لم تكشف وثيقة المنظمات المدنية ال ٥٥ عن معلومات لم تكن معروفة من قبل. فالسوريون يعرفون تماما تواطؤ الأمم المتحدة مع النظام في جميع الملفات المتعلقة بشؤون الإغاثة الانسانية. وأهم ما فيها هو أن الأمم المتحدة قبلت بأن لا تقدم الإغاثة إلا بموافقة مسبقة من النظام مع علمها الكامل بأن النظام يستخدم القصف العشوائي وحصار التجويع والاعتقال التعسفي والاختطاف أسلحة في حربه ضد الشعب السوري. وميثاق الأمم المتحدة يلزمها بتقديم المعونات الإنسانية وحماية المدنيين من دون شروط.

أهمية الوثيقة هي أنها تشكل لائحة اتهام وادعاء من قبل ٥٥ منظمة دولية مستقلة ضد الأمم المتحدة نفسها وتفصح تواطؤها وتقصيرها وخيانتها لواجبها السياسي والإنساني معا.

وهي رسالة للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون تطلب منه تقديم توضيحات وتفسيرات لسقوط منظمته وفشلها في تحقيق وظيفتها التي أنشئت من أجلها.

وعلى المعارضة السورية أن تستند على هذه الوثيقة لتطلب من الأمين العام أن يقدم اعتذارا علنيا للشعب السوري وتقريراً مفصلاً عن الأسباب التي حرقت المنظمة الدولية عن مهامها والطريقة التي يريد أن يعيد فيها الأمور إلى نصابها ويقوم عمل الأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية. فهو المسؤول الأول عن هذه الفضيحة المديونية التي لم تجعل من الأمم المتحدة شريكا للأسد في جرائمه ضد الإنسانية وإنما وجهت طعنة لصدقية المنظمة الدولية وشرعية وجودها أيضاً.

بان كي مون متهم بالمشاركة في قتل الشعب السوري وتدمير وطنه ما لم يكشف عن خبايا ما حصل، وكيف يمكن إصلاحه ويعتذر للسوريين والرأي العام الدولي عن الأضرار الجسيمة التي ألحقها إدارته بالشعب السوري وبالأمم المتحدة في الوقت نفسه.

